الأمم المتحدة

E/2003/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2003
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية

٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

موجز

في عام ٢٠٠٢ نما الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل ١,٨٨ في المائة، وهو معدل يقل حتى عن معدل ٢,٤٦ في المائة الهزيل الذي سجله هذا النمو في عام ٢٠٠١. ويعكس هذا الأداء الاقتصادي الضعيف للمنطقة في عام ٢٠٠٢، تباطؤ أداء قطاع النفط، ومعدلات النشاط الاقتصادي المتدنية في أنحاء العالم، والتأثير السلبي للتوترات السياسية المتصاعدة في المنطقة على القطاع الخاص. ومع أن معدلات التضخم ظلت متدنية، فقد بقيت التطورات في سوق الأيدي العاملة وفيما يتعلق بالعمالة غير مواتية.

* E/2003/100.

050603 020603 03-35489 (A)
0335489

واستمرت الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز التجارة وأنشطة الاستثمار في البلدان الأعضاء في اللجنة. غير أن الفوائد المحتملة التي ينطوي عليها التكامل الإقليمي ظلت غير محققة إلى حد بعيد. ولم تتعد حصة التجارة بين بلدان المنطقة من مجموع صادرات منطقة اللجنة ما نسبته ٧,٥ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ولم تحقق تغيرا يذكر عن نفس الفترة من عام ٢٠٠١. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل منطقة الإسكوا فوصلت إلى ما يقابل ٠,١٦ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم واحتمالاتها للمستقبل غير مشجعة بسبب القلق الذي تثيره التوترات في المنطقة الإقليمية.

وظلت منطقة الإسكوا تعاني من المشاكل الاجتماعية المستمرة. إذ بلغت نسبة البطالة في صفوف شباب المنطقة ونسائها نسبا مثيرة للجزع. وأكثر من ثلث سكان المنطقة تقل أعمارهم عن ٨٥ سنة، وسوف يؤدي التحاق هذا القطاع من السكان خلال الأعوام الـ ١٥ القادمة بسوق العمل إلى تفاقم مشاكل البطالة الحالية. كما لم تستجب سياسات التعليم لحاجات أسواق الأيدي العاملة ولا تزال معدلات الأمية مرتفعة إلى حد مقلق إذ وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠ في المائة بين النساء و ١٦ في المائة بين الرجال. ومع أن مستويات التغذية يمكن أن تقارن حاليا بما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو، فإن الفقر لا يزال يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة في عدة أجزاء من المنطقة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – الأداء الاقتصادي الكلي	١-١٣	٥
ألف – النمو الاقتصادي	١-٧	٥
بـاء – أسعار النفط وإنتاجه في عام ٢٠٠٢	٨-١١	٨
جيم – حالة العمالة	١٢	٨
دال – التضخم	١٣	٩
ثانيا – التطورات المالية والنقدية	١٤-٢٥	٩
ألف – التطورات النقدية	١٤-١٥	٩
بـاء – التطورات المالية	١٦-١٧	١٠
جيم – تمويل التنمية	١٨-٢١	١١
دال – الديون	٢٢-٢٥	١٢
ثالثا – التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر	٢٦-٣٤	١٢
ألف – التدفقات التجارية	٢٩	١٣
بـاء – التجارة البينية	٣٠-٣٣	١٤
جيم – الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٤	١٥
رابعا – التطورات الاجتماعية	٣٥-٤٥	١٥
ألف – مشاكل البطالة	٣٦-٣٧	١٦
بـاء – الديناميات السكانية	٣٨-٤٠	١٦
جيم – سياسات التعليم	٤١-٤٢	١٧
دال – الفقر والثغرة بين الجنسين	٤٣-٤٥	١٧
خامسا – العولمة والتكامل الإقليمي	٤٦-٥٤	١٨
ألف – العولمة والبلدان الأعضاء في اللجنة	٤٦-٤٧	١٨

باء –	التكامل البيئي وبلدان الإسكوا	٤٨-٤٩	١٩
جيم –	التكامل الإقليمي العربي	٥٠-٥٤	٢٠
سادسا –	الاستنتاجات والتوقعات والتوصيات المتعلقة بالسياسات	٥٥-٦٤	٢٢
ألف –	الاستنتاجات	٥٥-٥٧	٢٢
باء –	التوقعات لعام ٢٠٠٣	٥٨-٦٠	٢٣
جيم –	التوصيات المتعلقة بالسياسات	٦١-٦٤	٢٤

أولا – الأداء الاقتصادي الكلي

ألف – النمو الاقتصادي

١ – في عام ٢٠٠٢، نما الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة)، بمعدل ١,٨٨ في المائة، وهو معدل يقل حتى عن معدل الـ ٢,٤٦ في المائة الهزيل الذي شهده النمو في عام ٢٠٠١، ومنذ أوائل الثمانينات، كانت المعدلات المتوسطة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة أدنى من المعدلات المتوسطة للنمو السكاني، وبقي هذا الوضع على حاله في عام ٢٠٠٢ وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، محسوبا للفرد، بمعدل قدر بـ ٠,٦٢ في المائة، بينما قدر أن متوسط معدل النمو السكاني، بلغ ٢,٥ في المائة. وكان أداء النمو في منطقة الإسكوا أدنى بكثير منه في غالبية مناطق العالم النامية، من حيث القيم المطلقة ومن حيث المعدلات الفردية على السواء. ويتجلى في هزال أداء المنطقة خلال عام ٢٠٠٢ تباطؤ أداء القطاع النفطي، وانخفاض معدلات النشاط الاقتصادي في العالم كله، والتأثير السلبي للتوتر السياسي المتصاعد الذي شهدته المنطقة على القطاع الخاص.

الجدول – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا، بأسعار ١٩٩٥ الثابتة، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

(بملايين الدولارات الأمريكية، وبالنسبة المئوية)

البلد/المنطقة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢[أ]	٢٠٠٣[ب]	النسبة المئوية للتغير			
						٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢[أ]	٢٠٠٣[ب]
الإمارات العربية المتحدة	٥١ ٩٩٧,٨	٥٨ ٣٨٣,٨	٦٠ ١٣٥,٣	٦٢ ٢٤٠,١	٦٥ ٦١٣,٥	١٢.٢٨	٣,٠٠	٣,٥٠	٥,٤٢
البحرين	٦ ٨٦٤,٢	٧ ٢٢٨,٤	٧ ٥٧٤,٥	٧ ٨٧٨,٢	٨ ٢٤٤,١	٥,٣١	٤,٧٩	٤,٠١	٤,٣٩
عُمان	١٥ ٤٣٠,٩	١٦ ٢٢٧,٩	١٧ ٧٩٢,٤	١٨ ٣٠٦,٦	١٨ ٩٧١,١	٥,٤٩	٩,٣٠	٢,٨٩	٣,٦٣
قطر	١٣ ١٥٥,٠	١٣ ٩١٨,٠	١٤ ٨٦٦,٠	١٥ ٥١٤,٢	١٦ ٣٦١,٢	٥,٨٠	٦,٨١	٤,٣٦	٥,٤٦
الكويت	٢٧ ٥٤٢,٣	٢٧ ٩٢١,١	٢٧ ٦٠٩,١	٢٧ ٦١١,٩	٢٨ ١٣١,٠	١,٣٨	(١,١٢)	٠,٠١	١,٨٨
المملكة العربية السعودية	١٥٤ ١٠٨,١	١٦١ ٥٩٣,٤	١٦٣ ٥١٠,١	١٦٤ ٧٢٠,١	١٦٨ ٠٣٠,٩	٤,٨٦	١,١٩	٠,٧٤	٢,٠١
المجموع الفرعي، دول مجلس التعاون الخليجي	٢٦٩ ٠٩٨,٣	٢٨٥ ٣٢٢,٦	٢٩١ ٤٨٧,٤	٢٩٦ ٢٧١,٠	٣٠٧ ٩٠٢,٠	٦,٠٣	٢,١٦	١,٦٤	٣,٩٣
الأردن	٧ ٥٣٠,٣	٧ ٨٤٧,٦	٨ ١٧٥,٣	٨ ٥٠٣,١	٨ ٨٨٤,٩	٤,٢١	٤,١٨	٤,٠١	٤,٤٩
الجمهورية العربية السورية	٢٢ ١٦٥,٨	٢٢ ٢٩٨,٨	٢٣ ٠٥٦,٨	٢٣ ٨٢٩,٢	٢٤ ٧٨٤,٨	٠,٦٠	٣,٤٠	٣,٣٥	٤,٠١
لبنان	١٢ ٣٤١,٣	١٢ ٣٤١,٣	١٢ ٥٢٦,٤	١٢ ٧٧٨,٢	١٣ ٠٥٢,٩	٠,٠٠	١,٥٠	٢,٠١	٢,١٥
مصر	٨٢ ٥٤٧,٧	٨٥ ٤٨٦,٢	٨٨ ١٥٧,٧	٨٩ ٨٤١,٥	٩١ ٤٧٦,٦	٣,٥٦	٣,١٣	١,٩١	١,٨٢
الجمهورية اليمنية	٥ ٣٣٢,٨	٥ ٥٦٨,٧	٥ ٧٥٧,٢	٥ ٩٨٧,٥	٦ ٢١٥,٦	٤,٤٢	٣,٣٨	٤,٠٠	٣,٨١
المجموع الفرعي، الاقتصادات الأكثر تنوعا	١٢٩ ٩١٧,٩	١٣٣ ٥٤٢,٦	١٣٧ ٦٧٣,٤	١٤٠ ٩٣٩,٥	١٤٤ ٤١٤,٨	٢,٧٩	٣,٠٩	٢,٣٧	٢,٤٧
المجموع، منطقة الإسكوا	٣٩٩ ٠١٦,٢	٤١٨ ٨٦٥,٢	٤٢٩ ١٦٠,٨	٤٣٧ ٢١٠,٥	٤٥١ ٤٧٠,٣	٤,٩٧	٣,٤٦	١,٨٨	٣,٢٦

المصدر: الإسكوا، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى نمو سلبي.

(أ) تقديرات الإسكوا.

(ب) توقعات الإسكوا.

٢ - وفقا للتقديرات، انخفض النمو في دول مجلس التعاون الخليجي الست[١] من ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ما يقدر بنسبة ١,٦٤ في المائة، فيكون هذا المعدل ضعيفا بالمقارنة بالرقم القياسي الذي سجّل في عام ٢٠٠٠، وهو ٦,٠٣ في المائة. وظلت معدلات النمو تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت الكويت، من جديد، أدنى معدل للنمو، وقد قُدِّر بصفر في المائة، وهذا يمثل زيادة مقارنة بالانكماش في النشاط الاقتصادي، الذي بلغ معدله ١,٢ في المائة، في عام ٢٠٠١. وسجلت قطر أعلى معدل للنمو بلغ ٤,٣٦ في المائة، وهذا يمثل انخفاضا كبيرا بالنسبة لمعدل الـ ٩,٣ في المائة الذي حققته عُمان في عام ٢٠٠١ وكان أعلى معدل سجل في المنطقة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٢ أيضا، كان من أهم العوامل التي أثرت على النمو في دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة الاعتماد على النفط انخفاض مستويات الإنتاج النفطي، الذي أدى إلى انخفاض مستوى الإيرادات النفطية رغم ارتفاع أسعار النفط في العام نفسه. وشكل

ازدياد السيولة المحلية، وانخفاض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠٢، وحصول ارتفاع لا بأس به في مستويات الإنفاق العام، عوامل أدت إلى تقوية الأداء في القطاعات غير النفطية.

٤ - بصورة عامة تباطأ نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا[٢] (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة)، فانخفض من متوسط قدره ٣,٠٩ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى متوسط قدره ٢,٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما ظل يفوق متوسط معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بنقطة مئوية واحدة.

٥ - وبين مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، سجل الأردن، حسب التقديرات، أعلى معدل نمو، وقد بلغ ٤ر٠١ في المائة، بينما سجلت مصر أدنى معدل نمو، وقد بلغ ١,٩١ في المائة. ومع أنه يُتوقع أن يبلغ معدل النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جديد، قيمة سلبية تزيد على ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، لم تُجرَ أي تقديرات في هذا العام نظرا لعدم توفر بيانات عن الأحوال الاقتصادية والبشرية الاستثنائية والمتدهورة في هاتين المنطقتين.

٦ - وتشمل العوامل المشتركة التي تؤثر على النمو في هذه المجموعة من البلدان، استمرار ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، وتدنّي الطلب على الصادرات، والعدد المتدني من السياح غير العرب الذين يفدون إليها. غير أن السياحة البينية زادت في عام ٢٠٠٢، واستفادت منها البلدان المشمولة بهذه المجموعة والقادرة على استيعاب السياح، وخاصة الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٧ - وبينما يشتد تماثل النمو بشكل عام في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، يزداد تنوع اقتصادات هذه المجموعة من البلدان والعوامل التي تؤثر فيها. وفي مصر والأردن، فرضت قيود على الوضع المالي بسبب الظروف المالية الصعبة السائدة في هذين البلدين. كما أن اشتراط موافقة الحكومة المركزية على عمليات التمويل نجم عنه، إلى حد ما، تكاثر الاقتراض الخاص الذي أدى، إذ اقترن بتقلص الائتمان والسيولة المحليين، إلى انخفاض الإنفاق الخاص. غير أن الجمهورية العربية السورية واليمن شهدا، في عام ٢٠٠٢، توسعاً مالياً، صاحبه ارتفاع إيراداتهما النفطية، فساهم ذلك في دعم النمو. واستطاع لبنان، رغم تضرره من ارتفاع أسعار الفائدة، والقيود المفروضة على وضعه المالي، وتوقع نشوء أحوال غير قابلة للاستمرار في المالية العامة، أن يحسّن الثقة ويخفض أسعار الفائدة نتيجة لنجاح مؤتمر باريس الثاني للمانحين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

باء – أسعار النفط وإنتاجه في عام ٢٠٠٢

٨ – التطورات في أسواق النفط الدولية، والتوترات السياسية، من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النمو في منطقة اللجنة. ولا تزال بلدان اللجنة الثلاثة الوحيدة غير المنتجة للنفط، أي الأردن وفلسطين ولبنان، تتأثر بمستوى العائدات النفطية لجيرانها، نظرا إلى الروابط الاقتصادية الواسعة النطاق القائمة في المنطقة، وتحويلات العمال، والمساعدات الاقتصادية من بلدان المنطقة والتدفقات المالية الأخرى.

٩ – وفي السنوات الأخيرة، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع بعدما بلغت أدنى مستوى لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهو ١٢,٢٨ دولارا للبرميل. وخلال عام ٢٠٠٢ بلغ متوسط سعر سلة النفط الخام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ٢٤,٣٦ دولارا للبرميل، وهذا يمثل زيادة طفيفة على سعر عام ٢٠٠١، الذي بلغ ٢٣,١٢ دولارا للبرميل.

١٠ – وفي عام ٢٠٠٢ كذلك، ساهمت منطقة الإسكوا بنحو ٢٥,٦ في المائة من مجموع الإنتاج النفطي في العالم، وبلغ إنتاجها، حسب التقديرات، ١٦,٧ مليون برميل في اليوم، وهذا يمثل انخفاضا بنسبة ٦,٣ في المائة عن عام ٢٠٠١ فالمملكة العربية السعودية وحدها، وهي، أكبر منتج للنفط في المنطقة، خفضت إنتاجها اليومي بنسبة ٣ في المائة: إلى ٧,٧ مليون برميل. وجاء هذا التخفيض عملاً بقرار الخفض في حصص إنتاج أوبك، الذي أصبح نافذ المفعول في بداية هذا العام. وبين بلدان اللجنة المنتجة للنفط، كان اليمن البلد الوحيد الذي أبلغ عن زيادة في إنتاجه من النفط في عام ٢٠٠٢.

١١ – وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها تخفيض الإنتاج أن العائدات النفطية الإجمالية انخفضت في عام ٢٠٠٢، حسب التقديرات، بنسبة ١٢,٣١ في المائة: إلى ١٢١,٣ بليون دولار. ويُقدّر أن تكون البحرين والجمهورية العربية السورية واليمن البلدان الوحيدة التي زادت عائداتها النفطية في العام المذكور. ومع أن المملكة العربية السعودية لا تزال أكبر مصدر للنفط في المنطقة، فقد انخفضت عائداتها النفطية في ٢٠٠٢، حسب التقديرات، بنسبة ١,٥ في المائة: إلى ٥٢,٦ بليون دولار.

جيم – حالة العمالة

١٢ – في السنوات الأخيرة، كان بطء النمو وما ترتب عليه من ارتفاع البطالة، والأمران مرتبطان بجوانب هيكلية ودورية للاقتصاد الإقليمي، مدعاة للقلق في منطقة الإسكوا. فهذه المنطقة لديها أكبر عدد في العالم من الوافدين الجدد على سوق العمل في كل عام، والتضارب المستمر بين احتياجات المؤسسات التجارية والتدريب المتوفر في سوق العمل يزيد

الوضع سوءا. وتبلغ الأرقام الرسمية للبطالة مستويات مرتفعة تتجاوز ١٠ في المائة في كثير من الأحيان. وقد يتبين بوضوح، عندما تؤخذ في الاعتبار معدلات البطالة المقنَّعة والعمالة الناقصة والإعالة، أن الأرقام الرسمية تقلل من حجم مشكلة البطالة، التي تشتد حدتها بصورة خاصة بين الشباب والنساء في منطقة الإسكوا. وتشكل النساء جزءا من القوة العاملة وغالبية العاطلين عن العمل في بلدان الإسكوا. وقد وضعت سياسات لتحسين حالة العمالة في كافة بلدان المنطقة، واستمر تنفيذ تلك السياسات في عام ٢٠٠٢. ولكن، رغم اتفاق معظم البلدان الأعضاء على أهمية تخفيض معدلات البطالة بين النساء، يمكن القيام بمزيد من الجهود في هذا الصدد. وظلت أحوال سوق العمل غير مرضية في كافة بلدان المنطقة في عام ٢٠٠٢، بغض النظر عن السياسات المتبعة، ومن أهم أسباب ذلك أن ضعف النمو الاقتصادي اقترن بالارتفاع المستمر لمعدلات النمو السكاني. الذي يبلغ في المتوسط نحو ٢,٥ في المائة و لم يستحدث عدد كاف من الوظائف لتلبية احتياجات الأعداد الغفيرة من الوافدين الجدد على سوق العمل.

دال – التضخم

١٣ – العملات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار الأمريكي، ولذلك بقيت معدلات التضخم في هذه الدول منخفضة منذ عدة سنوات. ونتيجة لانخفاض قيمة الدولار في عام ٢٠٠٢، ارتفعت أسعار الواردات غير الآتية من الولايات المتحدة. لكن ارتفاع أسعار الواردات لم يؤثر على المستويات العامة للأسعار في دول المجلس في العام المذكور، فبقيت معدلات التضخم في تلك البلدان منخفضة تتراوح بين قيمة سلبية هي ٠,٧ في المائة في عُمان و ٢,٩ في المائة في الكويت. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا، فقد ظلت الضغوط التضخمية، هي أيضاً، متدنية بوجه عام، ويستثنى من ذلك لبنان، حيث ارتفع معدل التضخم من صفر إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، وخصوصاً بسبب اعتماد ضريبة القيمة المضافة الجديدة، واليمن، حيث ظلت مستويات التضخم تتجاوز ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، يدعمها ارتفاع الطلب المحلي.

ثانيا – التطورات المالية والنقدية

ألف – التطورات النقدية

١٤ – في عام ٢٠٠٢، تأثرت اقتصادات منطقة الإسكوا بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أضرت خصوصاً بقطاعات النفط والتصدير والسياحة وضغطت على العملات الوطنية لبعض بلدان الإسكوا. لكن هذه الأحداث شجعت بعض أصحاب رؤوس الأموال

العرب على البحث عن فرص الاستثمار والأعمال التجارية في المنطقة بدلا من توظيف رؤوس أموالهم في الخارج، فازدادت الودائع في شبكات مصارف المنطقة وقوي النشاط في أسواق رأس المال. وظلت البيئة النقدية العامة في منطقة الإسكوا مستقرة في عام ٢٠٠٢.

١٥ - خلال عام ٢٠٠٢، نما المعروض النقدي بنسبة ٦,٨٩ في المائة، وفي عام ٢٠٠١، كانت نسبة المعروض ٢,٦٧ في المائة ولذا ارتفع المعروض النقدي العام إلى نحو ٣٦٤,٦ بليون دولار. وبفضل سياسات سعر الصرف الثابت وسياسات تثبيت العملة التي اعتمدتها بلدان الإسكوا واستمر تطبيقها طيلة عام ٢٠٠٢، ظلت العملات الوطنية لتلك البلدان، باستثناء الجنيه المصري، مستقرة مقابل الدولار والعملات الدولية الأخرى. وتمشيا مع النمو الملاحظ في التوسع النقدي في عام ٢٠٠٢، ارتفع متوسط معدل التضخم في المنطقة ارتفاعا طفيفا، بينما انخفض متوسط سعر الفائدة من ٧,٣٤ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٦,٥٥ في المائة، وبذلك استمر الاتجاه العام السائد منذ عدة سنوات.

باء - التطورات المالية

١٦ - لأسباب أهمها انخفاض العائدات النفطية والإيرادات غير الضريبية، وضعف نمو الإيرادات الضريبية، وانكماش النفقات الرأسمالية عند احتساب عامل الإنقاص المرتبط بالناتج، واستمر العجز المالي والمديونية في النمو، وازدادت نسبتهما. وتدهورت المالية العامة في المنطقة خلال عام ٢٠٠٢، مع هبوط الإيرادات بمعدلات تجاوزات انخفاض النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

١٧ - وتأثرت الإيرادات الحكومية في البلدان المنتجة للنفط بانخفاض الإيرادات النفطية. أما في بقية بلدان الإسكوا فلم تحقق الإيرادات الضريبية النمو المنشود، على الرغم من إصلاح النظم الضريبية. وكانت حصيلة الأمرين معا أن انخفضت الإيرادات العامة في منطقة الإسكوا، في عام ٢٠٠٢، بنسبة ١٣,٣ في المائة: إلى ١٣٢,٤ بليون دولار. واتجهت السلطات المالية إلى ضبط الإنفاق العام بواسطة تخفيض الإنفاق الرأسمالي، إلا إنها تركت النفقات الجارية في مستويات مرتفعة. وتكشف الأرقام الموحدة للمنطقة أن الإنفاق العام انخفض فيها بنسبة ٦,٣ في المائة عنه في عام ٢٠٠١: إلى ١٥٠,٧ بليون دولار. وأدى الانخفاض الملاحظ في الإيرادات، الذي تجاوز الانخفاض في الإنفاق، إلى ازدياد العجز في ميزانيات بلدان الإسكوا. فالرقم الإجمالي لهذا لعجز ارتفع، في بلدان المنطقة مجتمعة، من نحو٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٠,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وعند احتساب عامل الإنقاص المرتبط بالإنفاق العام، يتبين أن نسبة العجز ارتفعت ارتفاعا حادا: من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، فتكون نسبة العجز إلى

الإنفاق في المنطقة مرتفعة حسب المعايير الدولية. وحتى عند احتساب عامل الإنقاص المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن نسبة العجز ارتفعت في عام ٢٠٠٢ من ٢,١ في عام ٢٠٠١ إلى ٤,٧ في المائة.

جيم - تمويل التنمية

١٨ - تتخذ بلدان اللجنة تدابير لدعم قطاعاتها المالية وتطويرها، وقد نفذت إصلاحات محلية، وركزت خصوصاً على زيادة الاعتماد على قوى السوق، وتعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية، وتحسين المنافسة الداخلية، وتعبئة المدخرات المحلية. ويخضع القطاع المصرفي في منطقة الإسكوا لسيطرة النظام المصرفي، الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل التنمية.

١٩ - وتمشيا مع برامج الإصلاح التي اعتمدتها بلدان الإسكوا، شهد هذا القطاع نموا مطردا في نشاطه العام منذ أوائل التسعينات. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، زاد مجموع أصوله بنسبة ٦,١ في المائة: إلى ٥٢٠,٠ بليون دولار، بينما ازدادت ودائع العملاء بنسبة ٩,٤ في المائة: إلى ٣٥٠,٧ بليون دولار، وبذلك وصلت الموارد التي حشدها القطاع إلى ٦٧,٤ في المائة من مجموع الأصول في عام ٢٠٠٢. وفي العام نفسه، قدم القطاع لاقتصادات البلدان الأعضاء في اللجنة ائتمانات ناهزت قيمتها ٧٤,٤ في المائة من ودائع العملاء، فبلغت ٢٥٧,٢ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠٢ أيضا، نمت القاعدة الرأسمالية الإجمالية للبنوك المحلية بنسبة ١٤,٤ في المائة، فبلغت ٤٨,٥ بليون دولار.

٢٠ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها مؤسسات الادخار المشترك وهيئات الاستثمار في منطقة الإسكوا خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال الحالة العامة للسوق دون المستوى المنشود مقارنة بالبلدان النامية. وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه المؤسسات في مختلف بلدان الإسكوا.

٢١ - وتشهد أسواق رأس المال نموا كبيرا منذ منتصف التسعينات. فقد ارتفع عدد الشركات المسجلة في الأسواق المالية المحلية من ١ ٦٤٥ في عام ٢٠٠١ إلى ١ ٦٥٨ في عام ٢٠٠٢. وفيما يخص التداول في أسواق رؤوس الأموال في المنطقة، زادت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١١,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، فوصلت إلى ٦٠,٥ بليون دولار. وزاد عدد الأسهم المتداولة بنسبة ١٧,٩ في المائة: إلى ٢٨,٩ بليون دولار. وارتفع متوسط مؤشر أسعار الأسهم في منطقة الإسكوا كلها من ٨٣٠,٠٦ نقطة في عام ٢٠٠١ إلى ٩٢٥,٩٧ نقطة في عام ٢٠٠٢، فتكون نسبة الزيادة ١١,٥٥ في المائة. ويدل هذا، بوضوح، على ازدياد طلب المستثمرين المحليين والدوليين على أسهم الكثير من الشركات المسجلة في أسواق المنطقة.

دال – الديون

٢٢ – تضخم الدين العام في عدد من بلدان منطقة الإسكوا خلال السنوات القليلة الماضية لأن العجز المالي يواصل اشتداده في هذه البلدان بسبب إفراط الإنفاق الجاري وانخفاض الإيرادات. وتعتبر نسب الدين في بعض تلك البلدان مرتفعة للغاية بحسب المعايير الدولية، وينمو الدين الخارجي، في بعض الحالات، بسرعة تفوق سرعة نمو الدين المحلي.

٢٣ – وارتفع إجمالي ديون ثمانية بلدان، هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر ولبنان والكويت ومصر، من نحو ٢٩٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٣٠٧,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢.

٢٤ – عند احتساب عامل الإنقاص المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي، يتبين أن نسبة الدين الإجمالية في عدد من بلدان اللجنة مرتفعة بحسب المعايير الدولية. وقد انخفض متوسط هذه النسبة في سبعة من البلدان المشار إليها، وهي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وقطر والكويت ولبنان ومصر، من نحو ٨٦,٣٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٨٣,٨٩ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٢٥ – بلغت خدمة الدين في ستة من بلدان المنطقة، هي الأردن وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر، نحو ٩,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، مقابل ١٠,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠١، وكان مرد ذلك إلى هبوط أسعار الفائدة على الدين العام في بعض البلدان وإلى إعادة هيكلة حوافظ الديون في بلدان أخرى. وقد انخفض متوسط نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات في الأردن وقطر والكويت ولبنان ومصر من ٣٠,١٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦,٥١ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبلغ متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في البلدان الخمسة السالفة الذكر حوالي ٧٨,٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، مقابل ٨٧,٨٤ في المائة في عام ٢٠٠١.

ثالثا – التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

٢٦ – أسفر التدهور الذي حصل مؤخرا في النمو الاقتصادي العالمي، وعدم الاطمئنان بشأن الأمن الدولي، عن إعاقة النشاط الاقتصادي في مجالي التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وفي الوقت ذاته، تواصلت الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز التجارة والاستثمار في البلدان الأعضاء في اللجنة، وبدأت تؤتي ثمارها في بعض هذه البلدان. غير أن الفوائد التي ينطوي عليها التكامل الإقليمي

لم تتحقق عموما. وفي الأراضي الفلسطينية، استمرت التجارة الدولية في التدهور في عام ٢٠٠٢، وبلغت، حاليا، مستوى حرجاً. وأعاقت عمليات الإغلاق والغارات العسكرية في هذه الأراضي أنشطة التصدير والاستيراد، كما عرقلت الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتسهيل التجارة.

٢٧ - في عام ٢٠٠٢، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات بلدان الإسكوا ١٧٩ بليون دولار، والقيمة الإجمالية للواردات ١٤٢ بليون دولار. وكان منشأ ٨٥ في المائة من تلك الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، التي استأثرت أيضا بـ ٧٢ في المائة من جميع الواردات. وظل النفط النفط الخام والمنتجات النفطية الأخرى، أهم المنتجات التي تصدرها منطقة الإسكوا.

٢٨ - ولأن أداء القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالنفط هو الذي يستحث الطلب على الواردات في منطقة اللجنة، تأثرت التجارة العامة في هذه المنطقة تأثرا كبيرا بالتطورات التي مرت بها أسواق النفط خلال عام ٢٠٠٢. وانخفض مجموع صادرات المنطقة بنسبة ٤,٨ في المائة عن عام ٢٠٠١. ومع أن متوسط سعر النفط ظل، في عام ٢٠٠٢، يفوق مستوى عام ٢٠٠١ بقليل، أدى ضعف النمو الاقتصادي العالمي، والقيود التي فرضتها أوبك على حصص إنتاج النفط الخام، إلى انخفاض مجموع صادرات المنطقة، ولا سيما صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت نسبة الانخفاض ٥,١ في المائة. كما أضر ضعف الطلب العالمي بصادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فانخفضت، في عام ٢٠٠٢، بنسبة ٢,٩ في المائة عن معدلها في عام ٢٠٠١[٣]. وانخفض مجموع واردات منطقة الإسكوا بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٢: فواردات دول مجلس التعاون الخليجي تدنت بنسبة ١,٥ في المائة، وواردات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا تدنت بنسبة ضئيلة تبلغ ٠,١ في المائة.

ألف - التدفقات التجارية

٢٩ - في عام ٢٠٠٢، تلقت البلدان النامية الآسيوية الجزء الأكبر من صادرات منطقة الإسكوا. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢، أي الفترة التي توفرت بيانات عنها، وجهت إلى البلدان المذكورة نسبة ٣٥,٢ في المائة من هذه الصادرات. وكان المصدر الرئيسي لواردات منطقة الإسكوا هو الاتحاد الأوروبي، فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢، كانت بلدان الاتحاد مصدر ٣٣,٤ في المائة من جميع هذه الواردات. وهكذا استمر، في عام ٢٠٠٢، اتجاه بلدان الإسكوا نحو ''التصدير إلى الشرق والاستيراد من الغرب''، وهو اتجاه نشأ في التسعينات، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، يشكل الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لتدفقات الصادرات

وكذلك المصدر الرئيسي لتدفقات الواردات. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٢، تلقى الاتحاد الأوروبي ٢٨,٧ في المائة من صادرات تلك البلدان، التي تلقت منه ٣٢,٣ في المائة من وارداتها.

باء – التجارة البينية

٣٠ – لم تتغير حصة التجارة البينية في مجموع صادرات منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٢. فخلال النصف الأول من هذا العام، بلغت هذه الحصة ٧,٥ في المائة من مجموع الصادرات، وكانت قد بلغت ٧,٤ في المائة خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٠١. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢ أيضا، بلغت مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في التجارة البينية ٧٦,٨ في المائة، وهذا يمثل انخفاضا طفيفا بالنسبة لمستوى الفترة المقابلة في عام ٢٠٠١.

٣١ – ومع أن الأسواق البينية تمثل جزءا صغيرا من مجموع التجارة، يتزايد اعتماد البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا على تلك الأسواق في تصريف صادراتها. وبين بلدان الإسكوا، كان الأردن هو الأشد اعتمادا على أسواق التصدير البينية، إذ تلقت بلدان الإسكوا ٤٠,٣ في المائة من صادراته خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢، وكان العراق هو شريكه التجاري الرئيسي. وكانت أسواق التصدير البينية هامة للبنان أيضا، إذ تلقت بلدان الإسكوا ٣٥,٦ في المائة من صادراته في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. وبين دول مجلس التعاون الخليجي، كانت عمان هي الأكثر اعتمادا على أسواق الصادرات البينية، إذ تلقت بلدان الإسكوا ١٠,٤ في المائة من صادراتها خلال الفترة ذاتها.

٣٢ – ومن تقييم أنماط التركز الجغرافي للتجارة البينية بالاستناد إلى مؤشر جديد للتركز الجغرافي بالنسبة لبلدان الإسكوا، يظهر أن وجهات الصادرات البينية لعُمان وقطر كانت محدودة في النصف الأول من عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة ذاتها، كان تركز الواردات البينية مرتفعا نسبيا في البحرين وعمان ومصر. وكانت درجة التركز البيني لوجهات الصادرات أدنى من درجة تركز مصادر الواردات في الأردن والبحرين وعمان والكويت ولبنان ومصر، بينما كانت الحال على عكس ذلك في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وقطر والمملكة العربية السعودية.

٣٣ – وتختلف المساهمة النسبية للتجارة البينية في الوضع الإجمالي لصافي الصادرات فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة. فهذه التجارة ساهمت مساهمة إيجابية في صافي الصادرات في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية، بينما كانت مساهمة تلك الصادرات سلبية في البحرين والعراق وعمان وقطر والكويت واليمن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢. أما مساهمة هذه التجارة في وضع الإمارات العربية المتحدة ومصر

كمصدر صاف، فلم يكن لها أثر. وفي نفس الفترة من عام ٢٠٠١، لوحظ نمط مماثل في بلدان أخرى غير مصر، حيث كانت مساهمة في التجارة البينية. في وضع صادرات البلد إيجابية في عام ٢٠٠١. ولا يزال تعزيز التجارة البينية يحظى بالأهمية بالنسبة لبلدان الإسكوا التي يوجد صافي صادراتها في وضع سلبي، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، لأن ذلك من شأنه أن يساعدها في تحسين موازينها التجارية.

جيم – الاستثمار الأجنبي المباشر

٣٤ – بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اللجنة أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٨، عندما بلغت قيمتها ٦,٧ بليون دولار، أي ١ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وفي عام ٢٠٠١، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا ١,١ بليون دولار، أي ٠,١٦ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. ورغم الجهود التي بذلتها حكومات المنطقة، رجحت العوامل غير الاقتصادية على العوامل الاقتصادية، وكان المستثمرون، إجمالاً، أكثر ترددا في الإقدام على المخاطرة. وقد وضعت برامج للخصخصة والتطوير المؤسسي وإصلاح السياسة العامة، وخصوصا في الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، تظل التوقعات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير مشجعة، لأن القلق الذي تثيره التوترات الإقليمية جعل المستثمرين شديدي الحذر في عام ٢٠٠٢.

رابعا – التطورات الاجتماعية

٣٥ – في عام ٢٠٠٢، استمرت المشاكل الاجتماعية في منطقة الإسكوا: فقد ظلت البلدان الأعضاء تصارع الفقر؛ والتوزع المتفاوت للمداخيل؛ والتوفير غير المتوازن للخدمات الاجتماعية الأساسية التي منها، مثلا، خدمات الصحة والتعليم؛ والتحركات الحضرية والسكانية؛ والمشاركة المحدودة للمرأة في العملية الإنمائية. ورغم الالتزام وتضافر الجهود لفتح الفرص أمام النساء والرجال للحصول على التعليم بالتساوي، لا تزال نسبة الأمية مرتفعة، وخصوصا بين الإناث، في الكثير من بلدان المنطقة. وتبلغ البطالة أشدها بين الشباب، ولا سيما بين الشابات، وأوسع الفجوات في مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة على صعيد العالم هي في منطقة الإسكوا. ففي عام ٢٠٠٠، كانت الإناث يمثلن ٢٦ في المائة من القوى العاملة في المنطقة.

ألف – مشاكل البطالة

٣٦ – رغم وجود اختلافات واسعة بين البلدان، بلغ معدل بطالة الشباب في كل أنحاء المنطقة نسباً تثير الجزع. ولم تؤد الاختلالات الهيكلية في المنطقة إلى إيجاد ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الزيادة السنوية في السكان الناشطين اقتصاديا. أما القطاعات القليلة التي شهدت زيادات في الإنتاج، لم تكن الزيادة في الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة.

٣٧ – ويمكن أن يُعزى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال التسعينات؛ وعدم تلاؤم التعليم وتطوير المهارات مع الاحتياجات الناشئة في سوق العمل؛ وانخفاض كفاءة وكالات التوظيف العامة والخاصة؛ وعدم توفر البرامج التي تستهدف، بالتحديد، توظيف الشباب. ويتفاقم هذا الاتجاه السلبي بتطبيق تشريعات غير مناسبة، وبالافتقار إلى سياسات اجتماعية واضحة تراعي فوارق الجنسين، وبعدم اتخاذ تدابير تستهدف مواجهة التحديات وانتهاز الفرص التي تتيحها العولمة وثورة المعلومات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

باء – الديناميات السكانية

٣٨ – نسبة الشباب عالية بين سكان منطقة الإسكوا: فأعمار أكثر من ثلث هؤلاء السكان تقل عن ١٥ سنة؛ وهذه الشريحة السكانية ستلتحق بالقوى العاملة خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

٣٩ – غير أن الخصوبة تتناقص في المنطقة، ولا سيما في مصر ولبنان. فقد هبط فيها المعدل الإجمالي للخصوبة من ٦,٠٥ ولادات حية للمرأة الواحدة في عام ١٩٨٠ إلى معدل متوسط هو ٤,٦ ولادات في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يواصل هبوطه إلى متوسط يبلغ ٤,٢ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وأن يؤدي ذلك الهبوط، مقترنا بازدياد العمر المتوقع، إلى وضع حد لاتجاه السكان الشباب إلى التزايد. وفي عام ٢٠٠٠، كانت النسبة المئوية للسكان البالغة أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق ٥,٦ في المائة، وينتظر أن تصل إلى ٨,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وعلى الصعيد الإقليمي يصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، إلى ٦١,٢ عاما للنساء و ٦٥,١ للرجال.

٤٠ – وقد تحسن مستوى التغذية في معظم بلدان الإسكوا باستثناء العراق واليمن. ورغم الفوارق الموجودة، على صعيد البلدان، بين المدينة والريف أصبح المستوى العام للتغذية في المنطقة، مقيسا بكمية السعرات المأخوذة للفرد الواحد، يقارب مستواها في البلدان المتقدمة النمو.

جيم – سياسات التعليم

٤١ – من مؤشرات التنمية الاجتماعية الأخرى: مستويات التعليم ومعدلات الأمية، وخاصة بين النساء والفتيات. ومع أن كلا المؤشرين تحسنا في معظم بلدان الإسكوا منذ السبعينات، تظل معدلات الأمية عالية إلى درجة تثير الجزع، وخصوصا في البلدان الأقل نموا والمبتلاة بالصراعات. ومعدلات الأمية بين الراشدين، وخاصة النساء، عالية نسبياً في عدة بلدان في منطقة الإسكوا، وقد بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٠ في المائة بين النساء مقارنة بـ ١٦ في المائة بين الرجال.

٤٢ – والسياسات التعليمية في المنطقة لا تتجاوب مع متطلبات سوق العمل: فهي لا توفر للأفراد نوعية التعليم اللازم للتوظف. وفيما يتصل بالتعليم المهني والفني، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، يتمثل الهدف في تشجيع المهارات التي يحتاج إليها القطاع العام وليس القطاع الخاص. ولهذا لم يركَّز إلا قليلاً على مهارات ممارسة العمل الحر وعلى الدراية والتطبيقات التقنية للنظريات التي تدرس. ونتيجة لذلك تتناقص الأمية الأساسية وتزداد الأمية التقنية، حسبما جرى تعريفها لمواءمة العهد الجديد من التطور التكنولوجي والعولمة؛ ويرتفع معدل البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الخريجين الجدد والداخلين الجدد إلى سوق العمل؛ وتنعدم المهارات ذات الأهمية الحاسمة للانضمام إلى القوى العاملة العالمية والتنافس معها؛ وتهبط الإنتاجية.

دال – الفقر والثغرة بين الجنسين

٤٣ – لا يزال الفقر يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة في عدة بلدان في منطقة الإسكوا. وخلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٩، كان أكثر من ٢٠ في المائة من سكان كل من مصر واليمن، يعيشون دون خط الفقر في البلد. وتشكل الثغرة الكبيرة في الاستهلاك بين الشريحتين الأفقر والأغنى في بلدان الإسكوا مؤشراً آخر للفقر في المنطقة، ويتجلى ذلك في توزع الدخل عبر بلدان المنطقة.

٤٤ – ويتفاقم الفقر من جراء عدم ازدياد الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في بلدان الإسكوا، خلال السنوات العشر الأخيرة، بل تناقص في بعض البلدان. ويخصص جزء كبير من الميزانيات للإنفاق العسكري بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

٤٥ – ولا تزال الثغرات الاجتماعية – الاقتصادية التي تفصل بين الجنسين قائمة في العديد من البلدان. وفي بضعة من هذه البلدان، تترتب على انخفاض مستوى تعليم الفتيات آثار

سلبية خطيرة فيما يتعلق بتطوير مهاراتهن وفتح فرص العمل أمامهن، ويحرمهن من ممارسة الأنشطة المولدة للدخل. وتظل مشاركة المرأة العربية في ميدان السياسة محدودة جداً، حتى قياسا بها في البلدان النامية الأخرى، وأقل البلدان نموا: فخلال عام ٢٠٠٠، كانت النساء يشكلن ٣,٤ في المائة من الممثلين النيابيين، ولا يزال عدد النساء المعيَّنات في مناصب حكومية عالية أو في مراكز صنع القرار بين أدنى الأعداد في العالم.

خامسا – العولمة والتكامل الإقليمي

ألف – العولمة والبلدان الأعضاء في اللجنة

٤٦ – تعني الاتجاهات العالمية نحو العولمة والتجارة الإلكترونية، وتزايد الكتل التجارية الإقليمية، أن على البلدان الأعضاء في اللجنة والعالم العربي كله، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات والأخطار التي ينطوي عليها الاقتصاد العالمي الآخذ في التكامل، وانتهاز الفرص التي تتيحها العولمة والتكامل الإقليمي. وقد أتخذ بعض بلدان المنطقة خطوات إيجابية في هذا الشأن من خلال العمل على إذكاء الوعي والمشاركة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، والاتفاقات التجارية الثنائية الأقاليمية، والاتفاقات التجارية الثنائية البينية، وإجراءات تسهيل النقل والتجارة، وتنسيق سياسات الطاقة، وتعزيز القطاعات الأكثر حيوية لاقتصادات المنطقة. ولكن تظل هناك تحديات عديدة تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا، ويمكن للعالم العربي بمجموعه أن يزيد منافع العولمة والتكامل الإقليمي إلى حدها الأقصى.

٤٧ – وتتجه بلدان عديدة في المنطقة العربية نحو المزيد من المشاركة في الاقتصاد العالمي. والمسار الرئيسي نحو العولمة هو الدخول في عضوية النظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان عدد أعضاء هذه المنظمة ١٤٥، منهم ٧٥ في المائة بلدان نامية. وقد أنشئت المنظمة في عام ١٩٩٥، عند اختتام جولة أوروغواي للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وكان بين الموقعين الأصليين في العالم العربي: الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٤)، والبحرين (١٩٩٣)، وتونس (١٩٩٠)، وجيبوتي (١٩٩٤)، وقطر (١٩٩٤)، والكويت (١٩٦٣)، ومصر (١٩٧٠)، والمغرب (١٩٨٧)، وموريتانيا (١٩٦٣). وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، انضم إلى المنظمة ١١ بلدا عربيا. وبين أعضاء الإسكوا الـ ١٣ سبعة هم الآن أعضاء في هذه المنظمة، وهم الأردن والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، الكويت، ومصر. وبين بلدان الإسكوا ثلاثة لها مركز مراقب في المنظمة وتتهيأ للانضمام إليها، وهي لبنان والمملكة العربية السعودية واليمن. ويتزايد نشاط بلدان الإسكوا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، من حيث الانضمام إلى هذا النظام مؤخراً، ومن حيث المشاركة في الاجتماعات الوزارية المتعلقة

به. ففي عام ٢٠٠١، عُقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في قطر، وهي من بلدان الإسكوا، وأسفر هذا المؤتمر عن اعتماد جدول أعمال الدوحة الإنمائي، الذي سيتيح تنفيذه للدول النامية، وبينها البلدان العربية، أول فرصة لها لجعل مصالحها تراعى، في نص اتفاق منظمة التجارة العالمية سبع سنوات بعد المصادقة عليه.

باء – التكامل البيئي وبلدان الإسكوا

٤٨ – ينصرف الآن أحد عشر من بلدان جنوب المتوسط بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية، إلى تنفيذ اتفاقات تجارية ثنائية أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي، أو إلى التفاوض مع الاتحاد حول إبرام مثل هذه الاتفاقات. وهذه البلدان هي: الأردن، إسرائيل، تونس، تركيا، الجمهورية العربية السورية، الجزائر، قبرص، لبنان، مالطا، مصر، والمغرب. وينتظر أن تصبح قبرص ومالطة عضوين كاملي العضوية في الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤. وتبرم اتفاقات الشراكة الثنائية الأوروبية – المتوسطية في إطار الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي انطلقت مع صدور إعلان برشلونة، في عام ١٩٩٥، لتحل محل اتفاقات التعاون السابقة التي كانت قد عقدت مع تلك البلدان والتي يعود بعضها إلى السبعينات. وإعلان برشلونة هو برنامج للاتحاد الأوروبي، يستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة جنوب المتوسط. وهو يقدم دعما ماليا وفنيا للبلدان المتوسطة الشريكة الآخذة في التحول إلى التجارة الحرة مع ١٥ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكانت الدفعة الأولى من الاتفاقات تتناول، بالدرجة الأولى، فتح الاتحاد الأوروبي لأسواقه أمام بلدان جنوب المتوسط النامية بموجب نظام الأفضليات المعمم. ولم تكن المنتجات الزراعية مشمولة بذلك. أما الدفعة الثانية من الاتفاقات فتستبعد المنتجات الزراعية أيضا، وتقتضي التحرير المتبادل لتجارة السلع في أسواق الشركاء المتوسطين. والهدف الطويل الأجل للشراكة الأوروبية – المتوسطية هو إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠. وهذا أمر سيقتضي التحرير التام للتجارة بين الشركاء المتوسطين. ومع أن هؤلاء الشركاء نجحوا في التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لا يزال من الضروري إحراز تقدم كبير بشأن التكامل الإقليمي إذا كان المراد بلوغ الهدف المقرر لعام ٢٠١٠.

٤٩ – في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بدأ الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ اتفاق للتجارة الحرة عقداه فيما بينهما، وكان أول إجراءاته جولة بشأن خفض التعريفات. وقد اتفق الشريكان على إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على تجارة السلع بين بلديهما خلال فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات. وهكذا ستخفض التعريفات على أربع مراحل: الإلغاء التدريجي، خلال سنتين، للتعريفات التي تقل عن ٥ في المائة، حسب القيمة؛

والإلغاء التدريجي خلال أربع سنوات، للتعريفات التي تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة؛ والإلغاء التدريجي، خلال خمس سنوات للتعريفات التي تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة؛ والإلغاء التدريجي، خلال ١٠ سنوات، للتعريفات التي تزيد عن ٢٠ في المائة. ويقضي الاتفاق أيضا بإنفاذ قوانين العمل الموجودة في كلا البلدين، وبإنشاء منتدى مشترك حول التعاون الفني البيئي بغية ضمان إنفاذ الأنظمة البيئية القائمة. واتفق البلدان أيضا على تعزيز التجارة الإلكترونية الحرة واستيفاء المعايير الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية. وينص الاتفاق كذلك على إنشاء آلية لتسوية النزاعات التجارية.

جيم – التكامل الإقليمي العربي

٥٠ – تسعى البلدان العربية إلى تحقيق الوحدة الإقليمية منذ إنشاء جامعة الدول العربية، في عام ١٩٤٥، على يد شرق الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وتتجلى المساعي الأخرى التي بذلت لتحقيق التعاون الإقليمي في ما يلي: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)؛ واتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣)؛ واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٧)؛ والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤)؛ ومجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)؛ ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩)؛ واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩). ولكن غالبية هذه الاتفاقات الإقليمية لم تطبق و لم تنفذ بفعالية. في حين أن أحدث الجهود التي ترمي إلى تحقيق التكامل الإقليمي العربي، والتي يُضطلع بها منذ أواخر التسعينات، تحرز نجاحاً أكثر من السابق. وقد حقق مجلس التعاون الخليجي نجاحاً هاماً في إقامة اتحاد جمركي، واتُخذت، بجدية أكبر تدابير لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٥١ – في عام ١٩٨١، أخذ، للمرة الأولى، بفكرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا)، ثم انبعثت هذه الفكرة في عام ١٩٩٧ مع تزايد الاهتمام العربي بالتكامل الإقليمي وتقضي أحكام غافتا بخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والرسوم المماثلة والحواجز غير الجمركية التي تعترض تجارة السلع الصناعية بين بلدان المنطقة، وذلك خلال فترة ١٠ سنوات بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وبحلول عام ٢٠٠٢، كانت دول غافتا الأربع عشرة خفضت فعلاً التعريفات المفروضة على تجارة المصنوعات بين بلدان المنطقة بنسبة ٥٠ في المائة. وفي اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، عقد في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أتفق على تقديم تنفيذ غافتا من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٥. ويتضمن الجدول الزمني للتحرير تخفيضا بنسبة ٦٠ في المائة للحواجز الجمركية بحلول عام ٢٠٠٣، وبنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤، وباعتماد تعريفات

صفرية بحلول عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٢، ازداد عدد الأعضاء إلى ١٥ بعد انضمام الجزائر إليهم.

٥٢ - أما مجلس التعاون الخليجي فأنشأته في عام ١٩٨١ الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. ومن أهداف دول المجلس تشكيل اتحاد اقتصادي سيستخدم عملة موحدة بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ١٩٩٨، اتخذت هذه الدول الخطوات الأولى نحو إنشاء اتحاد جمركي بالاتفاق على مجموعة قياسية للتعريفات الجمركية الخارجية تتراوح بين ٤ و ٢٠ في المائة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أنشئ مكتب براءات الاختراع التابع للمجلس بغية وضع أنظمة لبراءات الاختراع واللوائح ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٢، وافقت الحكومات على تطبيق تعريفة خارجية مشتركة بنسبة ٥ في المائة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد نجحت البحرين والمملكة العربية السعودية في خفض تعريفاتهما الخارجية، التي كانت تتراوح سابقا بين ٥ و٢٠ في المائة للأولى و بين ٥ و ١٢ في المائة للثانية. وأعطيت عُمان مهلة إضافية لخفض تعريفاتها الخارجية، التي كانت تتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة. وكانت التعريفات الخارجية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ٤ في المائة، أي أقل من التعريفة الخارجية المشتركة، فأعطيت مزيدا من الوقت لرفع معدلات تعريفاتها الخارجية.

٥٣ - ويتقدم العمل في الربط بين الشبكات الكهربائية في المنطقة العربية، وقد نفذت حتى الآن عدة مراحل من مشروع الربط الكهربائي الذي اتفقت عليه، في عام ١٩٩٢، تركيا وبلدان أعضاء في الإسكوا هي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر وقد انضم إليها لبنان في عام ٢٠٠٠. ويتكون مشروع آخر خاص بدول مجلس التعاون الخليجي من ثلاث مراحل: أولاها تربط بين المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وقطر؛ والثانية بين شبكتي الكهرباء العمانية والإماراتية، بينما ستربط الثالثة بين الشبكتين اللتين رُبطتا في المرحلتين الأوليين. وقد تقدمت مصر والجماهيرية العربية الليبية في إنجاز الربط بين شبكتيهما الكهربائيتين، وسيُكمل، عما قريب، الربط بين ليبيا وتونس.

٥٤ - وتطورت شبكات النقل الجوي والبري والبحري تطوراً كبيراً في منطقة الإسكوا. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، اعتمدت البلدان الأعضاء اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، الذي وقعه أحد عشر عضواً وصادق عليه ثلاثة، والذي ستتحسن بفضله شبكة الطرق داخل المنطقة. ويتضمن الاقتراح الخاص بالاتفاق بناء شبكة طرق يتجاوز طولها ٤٠٠ ٣١، كيلومتر، وتستلزم مواصفات عالية الجودة تطابق معايير الطرق المستخدمة في أوروبا. وستصبح هناك شبكة طرقات إقليمية ذات نوعية رفيعة تحسّن تدفق السلع بين بلدان

الإسكوا. وقد وافقت البحرين وقطر على إنشاء جسر يربط بينهما، وسيبدأ العمل في هذا الطريق في عام ٢٠٠٣. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، بدأ العمل على الاتفاق بالسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي. وعلاوة على ذلك، وقع لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية اتفاقاً لفتح طرق جوية جديدة تصل بينها، وتقصر مدد السفر، وتخفض تكاليف النقل، وتشجع التجارة البينية وتكاثر المسافرين.

سادسا – الاستنتاجات والتوقعات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

ألف – الاستنتاجات

٥٥ – تباطأ النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا، فوصل معدله إلى ١,٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٢، هابطا من معدل ضعيف أيضا، هو ٢,٤٦ في المائة، سجل في عام ٢٠٠١، وبقي معدل النمو الفردي سلبيا. ويعزى بطء النمو في عام ٢٠٠٢، بشكل رئيسي، إلى خفض إنتاج النفط لدى مصدري النفط الرئيسيين إثر تقليص أوبك لحصص الإنتاج؛ وإلى استمرار ركود النشاط الاقتصادي العالمي؛ وإلى التأثير السلبي لتصاعد التوترات السياسية في المنطقة، على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

٥٦ – ورغم ارتفاع أسعار النفط يقدر أن إجمالي إيرادات النفط انخفض في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٢,٣١ في المائة عنه في عام ٢٠٠١، إذ بلغ ١٢١,٣ مليار دولار أمريكي. وفي حين أن أسعار الفائدة انخفضت قليلا في عام ٢٠٠٢ وبقيت أسعار الصرف مستقرة نسبيا، تدهورت الأوضاع المالية لأن زيادات الإيرادات طغت عليها زيادات الإنفاق العام، فارتفعت مستويات الدين العام التي كانت عالية أصلا في بعض البلدان الأعضاء. أما القطاع الخارجي في بلدان الإسكوا فإن أداءه خلال عام ٢٠٠٢ لم يكن جيدا مثل عام ٢٠٠١. وهبطت مستويات أجمالي التجارة والتجارة البينية، وظلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة. وعلى خلاف ذلك، استمر نمو أسواق رأس المال والقطاع المصرفي، فازدادت قدرات تمويل التنمية في منطقة الإسكوا.

٥٧ – ومع أن معدلات التضخم ظلت منخفضة في كل أنحاء المنطقة خلال عام ٢٠٠٢، فقد ساهم انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني في استمرار مشاكل سوق العمل والبطالة في المنطقة. فالبطالة بين الشباب والنساء وصلت إلى معدلات مقلقة. والسياسات التعليمية لا تستجيب لاحتياجات أسواق العمل. وعلاوة على ذلك، ظلت معدلات الأمية عالية إلى درجة تثير الجزع، إذ بلغت ٣٠ في المائة بين النساء مقابل ١٦ في المائة بين الرجال في عام ٢٠٠٠. وهذه الثغرة بين المرأة والرجل موجودة أيضا،

باستمرار، في كثير من المجالات الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتضاف إليها المشاكل المتصلة بتفاقم الفقر.

باء – التوقعات لعام ٢٠٠٣

٥٨ – سوف يعتمد النمو الاقتصادي في منطقة اللجنة خلال عام ٢٠٠٣، بالدرجة الأولى على الوضع السياسي في هذه المنطقة، بما فيه التطورات الجارية في العراق وعملية السلام في الشرق الأوسط. وسيؤثر هذا الوضع على توقعات مستثمري القطاع الخاص للمخاطر، وعلى الاستثمارات العامة، والتطورات في قطاع النفط. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، استمرت أسعار النفط، المرتفعة أصلا، في الارتفاع، وكان من أهم أسباب ذلك استمرار الاضطراب في صادرات النفط من فنزويلا، وإلى تأثير الوضع في العراق على أسعار النفط. وقد حُدد خط الأساس الخاص بمتوسط سعر السلة للنفط الخام لدى أوبك، الذي تستند إليه توقعات النمو لعام ٢٠٠٣، بمبلغ ٢٦ دولاراً للبرميل. ومن المتوقع أن تزداد إيرادات النفط في عام ٢٠٠٣ لأنه يُحتمل أن تزداد حصص إنتاج أوبك وترتفع أسعار النفط، في حين يتوقع أن تهبط الاستثمارات كثيراً نتيجة للوضع السياسي.

٥٩ – وقد أخذت في الاعتبار أيضا الآثار الثانوية السلبية التي ستترتب على النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة نتيجة للصراع العسكري في العراق. ولا يزال من المهم التشديد على احتمال الحاجة إلى إعادة النظر في توقعات النمو باتجاه تنازلي، ولا سيما بالنسبة إلى الاقتصادات الأكثر تنوعا، وذلك إذا استمرت أو ازدادت التوترات في المنطقة. فانطلاقا من هذا التخوف، يتوقع أن يصل إجمالي النمو في منطقة الإسكوا إلى ٣,٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٣، مع ارتفاع بسيط في المتوسط المنتظر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بحيث يصل إلى ٣,٩٣ في المائة، بسبب الأداء القوي المرتقب لقطاعات النفط في تلك البلدان. ومن المتوقع أيضا أن يصل النمو في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا إلى ١,٨٧ في المائة. ولأن من غير المتوقع أن يتغير معدل نمو السكان في عام ٢٠٠٣، ينتظر أن تكون معدلات النمو الفردي إيجابية بعض الشيء.

٦٠ – ويتوقع أن تظل معدلات التضخم متدنية إجمالا في المنطقة كلها خلال عام ٢٠٠٣، رغم أن انخفاض قيمة الدولار إزاء اليورو قد يمارس ضغطا طفيفا، باتجاه التزايد، على أسعار السلع المستوردة. وقد يزداد التضخم في مصر، إثر انخفاض قيمة عملتها في أوائل عام ٢٠٠٣، حين سمح بتعويم الجنيه المصري. أما التوقعات الخاصة بالبطالة فهي غير مشجعة، لأن نمو القوى العاملة لا يزال يتجاوز نمو الاقتصاد. وللأسباب نفسها تقريبا لا يتوقع إحراز تقدم نحو الهدف الإنمائي للألفية الذي يتمثل في تخفيف حدة الفقر خلال عام ٢٠٠٣. ومن

المتوقع أيضا أن يتدهور الوضع المالي للاقتصادات الأكثر تنوعا، مع أن ارتفاع إيرادات النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تساهم في خفض العجز المالي في هذا الجزء من منطقة الإسكوا. ومن المنتظر أن يكون نشاط أسوق رأس المال والبنوك بطيئاً بسبب توقع اشتداد المخاطر. ويرتقب أن تنمو التجارة، بما فيها تجارة النفط، نمواً معتدلاً في عام ٢٠٠٣، بسبب التحسن المتوقع لأداء قطاعات النفط وللآثار الإيجابية التي ستشهدها مداخيل البلدان المصدرة للنفط. وفي الوقت نفسه، يتوقع حصول هبوط كبير في أنشطة التجارة البينية وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنتيجة مباشرة للصراع في العراق.

جيم – التوصيات المتعلقة بالسياسات

٦١ – يدل ضعف النمو الذي شهدته منطقة الإسكوا مؤخرا على بطء معدل التوسع في القدرة الإنتاجية الراهنة. إلا أن استمرار المعدلات المتدنية خلال عقدين من الزمن يوضح وجود مشكلة أعمق بكثير يعاني منها الإطار المؤسسي وتمنع تحقيق توسع متتابع وقوي في تراكم رؤوس المال. وإذا لم يحصل تغيير أساسي في الهيكل المؤسسي، يدعّم العملية التي تُرد بها الموارد إلى المنطقة، فإن المعدل البطيء لتراكم رؤوس المال قد يظل دون تغيير. ويظل الأمن طويل الأجل، ووجود آلية استثمار تعزز السوق، عنصرين أساسيين لتشجيع ازدياد النمو في اقتصادات منطقة الإسكوا.

٦٢ – ولا تزال معدلات النمو في منطقة الإسكوا أكثر تقلبا من أي مكان آخر في العالم، بسبب الاعتماد الشديد على أسواق النفط الدولية وبسبب عدم الاستقرار السياسي. فمن الملائم إذن الاستمرار في التوصية بزيادة التنويع في منأى عن النفط. ويضاف إلى ذلك أن ازدياد التكامل بين أسواق المال ورؤوس الأموال والسلع داخل منطقة الإسكوا يمكن أن يكمل جهود التنويع؛ وحتى أن يفوق في الحدة تقلبات الدخل بين الاقتصادات السريعة التحول المعتمدة على النفط، من جهة، والاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، من جهة ثانية؛ وأن يعزز قدرة منطقة الإسكوا على التكيف، مستقبلاً، مع الصدمات المالية والصدمات الحقيقية. كما أن من شأن التكامل الإقليمي، إجمالاً، أن يؤمن لمنطقة الإسكوا منطلقاً مشتركا إلى مواجهة تحديات التكامل مع الاقتصاد العالمي.

٦٣ – ويظل تعزيز التجارة البينية مفتاح النجاح في تنويع المنتجات المصدرة من المنطقة وتثبيت العجز الخارجي لمجموعة بلدان الإسكوا ذات الموازين التجارية السلبية. وبالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض طريق التجارة، وإلى الإصلاحات التنظيمية للأسواق المالية وأسواق رأس المال، يعتبر الاستقرار النقدي والانضباط المالي أمرين

أساسيين لتعزيز التكامل في هذه المنطقة. وينبغي النظر في إمكان تعاون بلدان الإسكوا فيما بينها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي بغية تحقيق هذه الغاية.

٦٤ - لقد ساهم انعدام السياسات الاجتماعية المتكاملة في منطقة الإسكوا في زيادة الفقر والحرمان. لذا يتعين على الحكومات تنمية القدرة على الاضطلاع بعمليات تقدير الأثر الاجتماعي لسياسات الاقتصاد الكلي وشمل الاهتمامات الاجتماعية وحقوق الإنسان في صياغة هذه السياسات. وان أهمية إعطاء وزن خاص لقضايا الفقر والبطالة في عملية صياغة السياسات هي أمر غني عن البيان.

الحواشي

(١) الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

(٢) الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

(٣) في حين أن مجموع صافي الصادرات انخفض بنسبة ١٦,٨ في المائة، ظل وضع صافي صادرات منطقة الإسكوا إيجابيا للسنة الرابعة على التوالي.